

العولمة والسيادة*

بقلم أحمد خروع**

«لقد مر على استقلالنا ربع قرن من الزمن، اعتقدنا خلاله أن الثورة سوف تقودنا إلى الوحدة. لكن هيهات، إن العالم العربي اليوم رقعة شطرنج تتلاعب ببيادقها قوى الشر والاستعمار التي مانفكت تفرق بين صفوفنا، وتنسف كل مجهود نبذله نحو الوحدة».

المرحوم حمادي السيد

مندوب الجامعة العربية بباريس

(*) - محاضرة ألقيت بمعهد الحقوق - بن عكنون بمناسبة اليوم الدراسي 11 مارس 1997.

(**) - معهد الحقوق - جامعة الجزائر.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

يسعدني أيها الحضور الكرام من ضيوف وأساتذة وطلبة أن ألتقي بكم في رحاب هذا اليوم الدراسي الذي نأمل أن يتكرر ويتطور إلى ملتقى دولي رفيع يعيد لهذا المعهد العتيد أمجاده العلمية السابقة.

قلت يسعدني أن ألتقي اليوم للحديث حول موضوع شد اهتمام الناس، وأصبح مثار للجدل عند الخاص العام، فكثر حوله اللفظ والافتراء، وأضحى واجب علينا التدقيق والتمحيص.

ولهذا فلقد ارتأينا قبل الخوض في صلب الموضوع، عقد وقفة اصطلاحية نوضح فيها مضامين المصطلحات المستعملة ونبين درجة قرابتها من بعضها البعض.

وأول مصطلح نفتتح به هذه القائمة هو بطبيعة الحال مصطلح العولمة، اللفظ مشتق من العالم، وهو شبه مرادف لصفة العالمية "MONDIALE" ويستعمل للدلالة على الحركة والنشاط الذي يستهدف توحيد العالم، وترجم مصطلح العولمة إلى الفرنسية "MONDIALISATION" وبالانجليزية وهي أصل المصطلح إلى "GLOBALISATION" ولقد ترجمه البعض إلى العربية بالكوكبية أي كل ما يرتبط بكوكب الأرض.

المصطلح الثاني هو الدولية والتدويل والذي يترجم في سائر اللغات اللاتينية إلى "INTERNATIONALISATION" بمعنى كل ما هو مرتبط بالمجتمع الدولي الذي يقوم على أساس الدولة الوطنية "L'ETAT NATION".

المصطلح الثالث وهو الكونية "UNIVERSALISATION" ويستعمل للدلالة على ماله ارتباط بالكون ككل.

المصطلح الرابع وهو الانسانية وما يتبعها من صفات (انساني، أنسية) وترجم إلى "HUMANITAIRE, HUMANITE".

المصطلح الخامس وهو التغريب وهي عملية زرع القيم الغربية وفرضها بشتى الوسائل والطرق على مجتمعات غير غربية وترجم إلى "OCCIDENTALISATION" (فرنسي) وإلى "WESTERNISATION" (انجليزي).

ما هي العولمة؟

نظرا لتعدد المظاهر التي تجلت فيها هذه الظاهرة التاريخية في نهاية هذا القرن، فسوف نورد خمس تعاريف افتراضية لهذه الظاهرة، ونعتمد إلى مناقشتها وتحليلها للوصول في نهاية الأمر إلى اقتراح تعريف جامع مانع.

- التعريف الأول: وهو المعنى العام لظاهرة العولمة، ويتمثل في اتجاه العالم بقاراته الخمس إلى التوحد والترابط بعد سقوط القطبية وتلاشي الحدود الايديولوجية والسياسية فدخل الصين وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا إلى النظام الأممي وحد من معالم الكوكب الأرضي.

- التعريف الثاني: العولمة ظاهرة اقتصادية محضة تتمثل في عملية تحرير حركة رؤوس الأموال عبر العالم وفتح السوق النقدية والمصرفية على مصرعيها.

- التعريف الثالث: العولمة هي توسيع وتعميم ترابط الدول وتكاملها اقتصاديا وتسهيل عملية الاندماج نحو عالم واحد (1).

- التعريف الرابع: العولمة هي ظاهرة مرتبطة بالتطور التكنولوجي والثورة

الاعلامية الناجمة عن خلق شبكات إعلام واتصال جد متطورة تربط العالم عبر أقمار صناعية ومحطات فضائية تصل بين أرجاء هذا العالم وتجعله يبدو كالقرية الكوكبية الصغيرة.

التعريف الخامس: العولمة هي ايديولوجية الألفية الثالثة، وهي نظام فكري وفلسفي شامل لجميع أوجه الحياة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) ويهدف إلى خدمة الانسانية وتصحيح انحرافات مشروع الحضارة (2).

إن الدارس يستنتج من خلال التعاريف الافتراضية المقترحة صعوبة حصر ظاهرة العولمة في تعريف جامع ومانع طالما أنها ظاهرة خارقة للعادات، متعددة المظاهر والأبعاد متنوعة الأوصاف والسمات.

فإذا كان رجل الاقتصاد يلح على أن العولمة هي أولاً وقبل كل شيء ظاهرة اقتصادية محضة مرتبطة بتحرير حركة الرأسمال عبر العالم وتوسع السوق العالمية (3)، فذلك لأن هذا الجانب الاقتصادي أكثر ملموسية من غيره.

ودليل رجل الاقتصاد في دعم مقولته هذه دليل قاطع يقوم بالدرجة الأولى على الأرقام. فهو يكشف لنا بأن العولمة هي قبل كل شيء ارتفاع حجم الدخل الاجمالي لكوكب الأرض إلى 15000 مليار دولار، وتراوح معدل العمليات المالية على المستوى العالمي بـ 6000 مليار دولار خلال سنة 1996. وبلوغ حجم الاستثمارات 400 مليار دولار.

كما أنه يبين لنا الدور الأساسي الذي تلعبه الشركات العالمية الكبرى حيث أنها ساهمت خلال سنة 1996 بحصة 2700 مليار دولار في العمليات المصرفية وأنها تدبر شبكة اقتصادية عالمية واسعة تتركب من 300 ألف وكالة منتشرة عبر العالم (4).

كما أن المهندس التقني عندما يخبرنا بأن العولمة هي أولا وقبل كل شيء حسيلة التطور التكنولوجي في مجال الاعلام والاتصال فهو يدعم طرحه هذا بالأرقام التي هي حقيقة حجة دامغة، فهو يكشف لنا بأن(5):

العالم كان يملك 50 ألف حاسوب في 1980 وهو اليوم يملك 150 مليون وحدة. ومرشح لكي يمتلك 500 مليون قطعة مع نهاية عام 2000.

كذلك يطلعنا بأن قدرات الانسان في مجال الاتصال تتطور بشكل مذهل. فإذا كان الانسان قد تصول في سنة 1997 إلى فتح 12 خط هاتفي على جبل واحد من النحاس، فهو اليوم قد استطاع أن يفتح 70 مليون خط هاتفي عن طريق الألياف البصرية. ولقد بلغ عدد قطع الهاتف المتحرك سابقا أي (1970) 900 ألف جهاز في الولايات المتحدة، وارتفع اليوم ليصل إلى 40 مليون وحدة ومرشح إلى القفز إلى ما يفوق 100 مليون مع نهاية 2000.

ثم يأتي دور الفيلسوف والمحلل الاجتماعي والانساني فيقول لنا بأن العولمة هي ذهنية وفكر جديد يميز نهاية هذا القرن، ويعبر عن نضج التفكير البشري الذي يتهيأ لتقويم الانحرافات التي حادث بمشروع الحداثة عن أهدافه الأصيلة المتمثلة في تحرير الانسان وصيانة كرامته(6).

تعريف السيادة

هذا المصطلح هو الآخر قد أسأل الكثير من الحبر، وهو مصطلح قديم يرجع في تكوينه إلى حركة التنوير "ENLIGHTENEMENT" التي عاشتها أوروبا خلال القرنين السابع والثامن عشر. إن الفكر المستثير في أوروبا حسم الصراع القديم حول السلطة بين الكنيسة والملكية لصالح هذه الأخيرة، ومن ثم فإن (جون بودان)

الذي يعتبر الأب الروحي لهذا المصطلح قد كرس تمتع الملك بحقه في السيادة أي بالسلطة العليا الكاملة PLENITUDO POTESTATIS ثم جاءت الثورة الفرنسية فحولت السيادة إلى الشعب ومنه إلى الدولة الوطنية التي تمثله.

وهكذا استقر الفقه الدولي على أن السيادة هي ركن من أركان الدولة الوطنية إلى جانب كل من الإقليم والشعب ولقد عرف الفقيه البريطاني «جون أوستن» السيادة بأنها العادة في الخضوع والانطباع إلى سلطة عليا لا تكون بدورها أو من عاداتها الخضوع والانطباع لأي سلطة أخرى (7).

كما عرفها من جهة أخرى الفقيه الهولندي «قان كليفنس» بأنها الطاقة المختزنة لدى الشعوب، والتي تنفجر أو تفجر إما بإرادة واعية أو كرد فعل على عوامل داخلية أو خارجية (8).

وإذا كان التعريف الأول، تعريفا قانونيا دقيقا يعد من صميم الوضعية المعيارية "POSITIVISME NORMATIVISTE" ويسعى إلى تكريس دولة القانون. فإن التعريف الثاني هو تعريف فلسفي ينظر إلى السيادة كمجال للتعبير عن إرادة الشعوب وهو مجال واسع ورحب يصعب استيعابه وترويضه في قالب معياري، وسوف نلمس عند معالجتنا لآثار العولمة على السيادة أهمية تعريف الفقيه «كليفنس» وصواب وجهة نظره في تفسير مضمون السيادة.

آثار العولمة على مبدأ السيادة الوطنية

لقد آثارت ظاهرة العولمة مخاوف كبيرة لدى رجال القانون الدولي من حيث الآثار التي ترتبها على مبدأ السيادة وعلى النظام الدولي ككل.

إن العولمة تقوض مبدأ السيادة الوطنية وتقلص بصفة حادة من مجال هذه السيادة في الميادين التالية:

- الميدان الاقتصادي: إن تحرير حركة رؤوس الأموال عبر العالم تقوم كما بين ذلك الدارسون على قاعدة ثلاثية تعرف باسم (الدالات الثلاثة) وهي:

1 - عدم قابلية هذه الحركة للحصر DECLOISENEMENT

2 - عدم قابلية هذه الحركة للتنظيم DEREGLEMENTATION

3 - عدم قابلية هذه الحركة للتوسط DESINTERMEDIATION

وبهذا فإن حركة الرأسمال تتجاهل كليا مبدأ السيادة الوطنية وتخرق الحدود الوطنية وتجبر الدول الوطنية على الخضوع والتكيف مع السياسات المالية التي تليها البورصات والبنوك والشركات العالمية.

كما أن تحرر السوق العالمية يجبر الدولة الوطنية على التنازل عن حصانتها السيادية عند إبرامها لصفقات تجارية بحيث يعاملها القانون كمجرد متعامل اقتصادي عادي لا يملك أي امتيازات اللهم تلك التي يعطيها إياه العقد.

- الميدان الإعلامي: إن التطور التكنولوجي في مجال الإعلام ووسائل الاتصال، واحتكار الأوساط المالية لشبكات الاعلام الآلي ومحطات الأقمار الصناعية وبنوك المعلومات ينتزع من الدولة الوطنية القرار الإعلامي، ويجبرها على التبعية والانخراط كمجرد شريك عادي في هذه الشبكات، كما أن هذا الاحتكار الإعلامي يمارس ضغوط كبيرة على الدولة ويدفعها إلى المزيد من الشفافية اتجاه الرأي العام العالمي ولعل أبرز مثال نسوقه في هذا المجال هو ما عاشته الجزائر مؤخرا من أحداث إعلامية مرتبطة بقضية الارهاب.

- المجال السياسي: تبرز آثار العولمة على السيادة الوطنية في المجال السياسي بشكل رهيب بحيث أنه يتضح جليا أن العولمة هي صورة جديدة أو وجه جديد للاستعمار ونفي السيادة بالنسبة لدول العالم الثالث.

لقد لاحظ الفقيه الجزائري «محمد بجاوي» خلال محاضرة قدمها بأكاديمية لاهاي سنة 1976 بشيء من التهكم الموقف المتناقض بالنسبة للدول العظمى اتجاه سيادة حول العالم الثالث. ولقد قال في هذا المضمار: «بالأمس حرمان الاستعمار الغاشم من حقنا في السيادة واليوم، وبعد أن نلنا استقلالنا بفضل تضحيات جسام يقال لنا بأن عهد السيادة قد ولى، وبأننا نعيش في عهد الترابط والتضامن الدولي، وعلينا أن نرضى بسيادة رمزية تتمثل في العلم الوطني والعضوية الأمية» (9).

أورد «بجاوي» هذه الشهادة في خضم صراع دول العالم الثالث من أجل افتتاح حقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية. هذه السيادة التي تسعى العولمة اليوم إلى تفويضها وزعزعتها لفائدة سيادة الدول الرأسمالية الكبرى. وعلى رأسها المعسكر الأنجلوسكسوني (الولايات المتحدة وبريطانيا) الذي يحاول ركوب العولمة كمطية إيديولوجية لبسط نفوذه وتوسيع سيادته على حساب سيادة باقي الدول.

إن العولمة رغم انفجارها كظاهرة تاريخية مؤخرا في نهاية الألفية الثانية فهي صيرورة PROCESS ظهرت بوادرها الأولى في الستينات والسبعينات عندما بدأ الحديث عن القرية الكوكبية والشركات العالمية (9).

وكرر فعل على مطالبة دول العالم الثالث بنظام اقتصادي دولي جديد، تشكل القطب الامبريالية الجديدة واضحة بعد سقوط المعسكر الشيوعي ويسط نفوذ الهيمنة الليبرالية على سائر أرجاء العالم.

إن الثنائية الانجلوسكسونية في مسعاها إلى قيادة النظام العالمي الجديد تحاول إيهام المجتمع الدولي بأن العولمة هي التغريب. وبأن كل دول العالم يجب عليها احترام قواعد اللعبة ولمن يعارض طريق العولمة فسوف يتعرض للعقوبات الاقتصادية والحصار والارهاب وليس من باب الصدفة أن نجد اليوم كل المعازل والدول التي ناضلت من أجل حقوق دول العالم الثالث تتعرض اليوم من طرف القطب الانجلوسكسوني إلى ويلات وبرامج ومخططات جهنمية تهدف إلى ضرب استقرارها بل وتفجيرها نهائيا كما كان الأمر بالنسبة ليوغسلافيا وكما هو الأمر بالنسبة للجزائر والعراق والسودان وليبيا وسوريا وإيران(11).

العولمة كتنظيم لمشروع الحداثة

لقد سبق تعريف العولمة كفلسفة اجتماعية وثقافية جديدة تهدف إلى تقويم مشروع الحداثة واستدراك النواقص والانحرافات التي حادت به عن أهدافه النبيلة المتمثلة في تحرير الانسان من جميع القيود وصيانة كرامته.

هذه هي النتيجة التي توصل إليها الفكر البشري في مرحلة ما بعد الحداثة POST MODERNITE. إن التفكير التي راجت على يد كل من م. فوكو ودريدا وهابرماس وقادامير ويزنشاتين ورورتي وشومسكي وغيرهم كلها تعتبر بأن الحداثة الحققة هي تلك التي تسمح بتحرير الانسان وصيانة كرامته ككائن حضاري مبدع للقيم الانسانية. إن هذا المشروع قد أبطلته المناورات السياسية التي حولت المعرفة إلى أداة للتسلح ومضاعفة الانتاج والقدرات المادية للإنسان بغض النظر عن الأضرار التي تلحقها مثل هذه السياسات الأتانية بالتوازن الطبيعي من جهة وبلاستقرار النفساني للإنسان(13).

إن التسابق من أجل القوة المادية سوف لن يؤدي بالانسان سوى إلا مزيدا من الخراب والدمار، والسبيل الوحيد في استدراك مشروع الحداثة يكمن في تنشيط حركة اتصالية تحاورية يكون الهدف منها الوصول إلى اجماع إنساني يقرب بين الحضارات الانسانية الكبرى، ويسمح بفتح الحوار بناء بين هذه الحضارات لمواجهة التحديات الكبيرة التي تقف في طريق الانسانية جمعاء ومن بين هذه:

(1) التوصل إلى أفضل نظام للتعايش الاجتماعي:

وفي هذا المجال فلقد أثبتت التجارب السياسية المختلفة بأن النظام الاجتماعي الديمقراطي القائم على أساس الشرعية الدستورية والتعددية السياسية هو أفضل نظام للتعايش الاجتماعي وإقرار السلم والأمان بين الشعوب والأمم(14).

والدولة الوطنية باعتبارها الخلية الأساسية للنظام الدولي الراهن مازالت تمثل أفضل وعاء لمثل هذا النظام المنشود لأنها تسمح بتكامل الدول على المستوى الاقليمي وتنشيط المنظمات الدولية الجهوية تماشيا مع متطلبات العولمة وفي هذا الصدد، يجب أن يتخلى الفكر الغربي على أنانيته ويساهم في دعم المجهودات الرامية إلى توحيد العالم العربي لكي يتسنى لنا فعلا الحديث والتفاوض عن شراكة «أرو متوسطة» حقيقية، تساهم في إقرار التوازن الدولي، وفي ضمان أمن المنطقة وسلمها(15).

(2) ترقية حقوق الانسان وصيانة كرامته:

إن رقي الانسانية مقترن برقي الانسان، وإن المرء ليعجب ويحار في هذا المخلوق الذي استطاع أن يطوع الجبال والمحيطات، وأن يصهر الحديد ويخرق

السموات، كيف يعجز عجزا ذريعا عن صد الفقر والمجاعة ونبد العنف والهمجية التي ما تزال يوميا تعكر صفو حياته(16).

إن الحماية الفعلية لحقوق الانسان بالمعنى الواسع لهذا المصطلح الذي يشمل حقوق الرجل والمرأة والطفل هي الامتحان الذي يقاس به نجاح الرسالة الانسانية وهو في نفس الوقت الانجاز الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل حوار حضاري تتفق فيه جميع شعوب العالم حول حتمية وأولية هذا المسعى.

إن ترقية الانسان وحفظ كرامته تستوجب تحريره من جميع القيود الاصطناعية التي نسجها حوله وكبل أيديه بها انطلاقا من خرافة وفرضية خاطئة أوهمته بأن «القوة تخلق الحق وتحميه»(17) بينما الواقع والصواب يرشده إلى العكس تماما، أي أن الحق هو المصدر الأصلي للقوة، ولا قوة لمن لا حق له.

3) تكريس الديمقراطية كأسلوب حضاري:

وفي هذا المجال، لا بد من تعبئة الرأي العام حول ضرورة اعتبار الديمقراطية كتراث انساني مشترك ليس حكرا على أحد. وحتى يكون مطلب الشعوب بضرورة إصلاح النظام الدولي والسماح للحضارات الانسانية الكبرى على حفظ الأمن والسلم في العالم. فلا بد من دعم جهود «الدول الوطنية» الرامية إلى إصلاح أنظمتها السياسية وتعميم الديمقراطية كأسلوب للحوار الحضاري.

إن دول العالم الثالث سئمت أن تظل مناطق نفوذ تتلاعب بها الأوساط الامبريالية الاحتكارية، فتزرع فيها الصراعات وتعتقد فيها صفقات التسليح، وتسرب إليها تجارة المخدرات.

إن دول العالم الثالث تقول اليوم كفى.

الهوامش:

(1) - هذا تعريف رجل القانون

Mohamed Salah Med MAHMOUD, Mondialisation et Souveraineté de l'état, انظر: dans: journal de droit international, ed. Juris-Classeur 1996, p. 612.

(2) - انظر :

J. HABERMAS, The uncompleted project in post modern culture, ed. H. Faster, Pluto Pross 1983, p. 3

(3) - انظر: Dominique PLIHAN, dans: Mondialisation (au delà des mythes) Casbah: ed, 1997, p. 75.

(4) - انظر: R. BARNETT, R. Muller: MNC's the earth managers: global reach.

(5) - انظر: Andre AZOULAY

ندوة الرباط 1977 حول العولمة والهوية.

(6) - انظر: HABERMAS, op. cit.

A. MATTELART: La nouvelle idéologie globalitaire dans: mondialisation, op. كذلك cit., p. 85

(7) - انظر: B. JETHRO, The austinian theory of law, London, 1926, p. 47.

(8) - انظر: V. KLEFFENS, Sovereignty in int. law, RCADI 1953, p. 11.

(9) - انظر: M. BEDJAOU, Non alignement et droit international, RCADI 1976, vol 151, p. 407.

(10) - مصطلح القرية الكوكبية هو من ابتكار الأستاذ الكندي مارشال ماكلوهان في مقالة نشرها في سنة 1964 بعنوان: « وسائل الاعلام وعالم الغد ».

أما مصطلح العولمة بمفهوم GLOBALISATION فاستعمل لأول مرة من طرف بارنيت ومولير في مؤلفيها حول الشركات العالمية في سنة 1977.

(11) - كل هذه الدول، علاوة على وجودها في قائمة الدول المدعمة للإرهاب، فهي معاقبة بالحصر

الاقتصادي ومحيدة NEUTRALISES أمام زحف شيح العولمة.

(12) - مرحلة ما بعد الحداثة هي المرحلة التي تميز الفكر البشري المتحرر من الايديولوجيات والأفكار المسبقة PREJEDUCES

(13) - انظر: العولمة والهوية، ندوة أكاديمية الرباط 1977.

(14) - انظر: تدخل الأستاذ الفرنسي جورج قيدل بندوة الرباط.

(15) - انظر: مقالتنا حول المنظور العربي الاسلامي للشراكة الأورومتوسطية، بمجلة العلوم القانونية، العدد 3، 1997.

(16) - إن مجازر البوسنة وروندا والجزائر لعار شنيع للانسانية جمعاء.

(17) - هذا الشعار المستوحى من فلسفة نيتش وخرافة الفاشية الألمانية مازال يهيمن على الطبقة الساسة الغربية في مجملها. وهو ما يعرف بمدرسة الصقور ومهندسي الواقعية الساسة أمثال: كسنجر وبرزنسكي وتاكير وألبرايت، إلخ ...

المراجع

باللغة العربية:

1 - ندوة علمية: «العولمة والهوية»، أكاديمية الرباط 1997.

2 - جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، الأمم المتحدة نيويورك 1997.

3 - د. اسماعيل صبري عبد الله، العولمة وتجدد آليات التبعية وأشكالها، ندوة بيروت (ماي 1997).

EN LANGUE FRANCAISE

- 1 - Mondialisation et Souveraineté de l'état par Mohamed Salah Med MAHMOUD, in journal du droit international no 3, CNRS 1996.
- 2 - Faut-il craindre la mondialisation?
- 3 - L'état souverain à l'aube du 21 siècle, Paris, Monchretien, 1994.
- 4 - B. BADIE, La fin du territoire, essai sur le désordre international et sur l'utilité social du respect, Fayard, 1995.
- 5 - F. FAKOUYAMA, La fin de l'histoire.
- 6 - S. HUNTINGTON, Le choc des civilisations.